

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٢٤

الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (S/2017/223)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1710038 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هاييتي (S/2017/223)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل البرازيل للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/313، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/223 التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن. أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): ترحب مصر باتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، الذي يقضي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لمدة ستة أشهر إضافية تنتهي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بعد أكثر من ١٣ عاماً من إنشائها. كما نرحب بانتقال المسؤولية من بعدها إلى بعثة جديدة تتركز مهامها على دعم بناء القدرات والمؤسسات الوطنية في هاييتي مما يمكن الحكومة من الاضطلاع بمسؤولياتها.

وفي هذا الإطار، صوتت مصر لصالح مشروع القرار تأكيداً لدعمها المتواصل لحكومة هاييتي وشعبها، وحرصاً على تمكينها من الانتقال إلى مرحلة بناء السلام واستدامته. ونرى أن هاييتي باتت مستعدة للمضي قدماً في هذا المسار بعد النجاح الذي تحقّق في إنجاز الاستحقاقات السياسية، وعلى رأسها إجراء الانتخابات الرئاسية وإنهاء الفترة الانتقالية.

ومن هذا المنطلق، يؤيد وفدي إنشاء البعثة الجديدة المكلفة بدعم الحكومة الوطنية في المهام الرئيسية الثلاث المذكورة في الفقرة السادسة من منطوق القرار، دون اضطلاع البعثة بتلك المهام بشكل مباشر. ولذلك، صوتت مصر لصالح القرار لأنها لا ترى أن الولاية الممنوحة للبعثة تفتتت على الولاية الأصلية للأجهزة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل حقوق الإنسان. وبهذه المناسبة، فإننا نؤكد على موقفنا الرافض لتعدي ولاية مجلس الأمن على ولاية أي أجهزة أخرى للأمم المتحدة، لا سيما ولايتي الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

أثناء عملية التفاوض بشأن القرار، عملت مجموعة الأصدقاء جاهدة، كالمعتاد، من أجل أن تقدم إلى مجلس الأمن قراراً يحظى بتوافق الآراء. ولكن في نهاية عملية التفاوض داخل مجموعة الأصدقاء، أُدخِلت على مشروع القرار صيغ لم يسبق مناقشتها، الأمر الذي يرى كثيرون أنه لم ينصف العمل الممتاز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كل هذه السنين.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

صوت الوفد الروسي لصالح القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) نظراً لأهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في هايتي، وضرورة مواصلة تقديم المساعدة لحكومة هايتي. وفي الوقت نفسه، نود أن نبدي بعض الملاحظات بشأن مضمون القرار وأساليب عمل هذا المجلس.

نلاحظ أن هناك تناقضاً بين الوثائق المقدمة وطابع مناقشاتنا الأخيرة بشأن الحالة في هايتي، من جهة، والبيانات التي أدلى بها واضع القرار وأولئك الذين أيدوه، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس قد انعقد في ٦ نيسان/أبريل من أجل تقييم فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.7918). وخلال تلك الجلسة، قال وفد الولايات المتحدة، الذي دعا إلى عقدها، إنه لا بد من العودة إلى أساسيات حفظ السلام والتأكد من منع تضخيم الولايات بشكل غير منضبط. وقالت الوفود والأمانة العامة إن من المهم أن تكون الولايات المنطبقة مفهومه وواضحة وقابلة للتنفيذ. غير أن تلك الأفكار لا تنعكس في الوثائق المقدمة. وولاية البعثة ليست واضحة. فمن جهة، ستضطلع البعثة برصد حقوق الإنسان إما بمفردها أو بمساعدة الحكومة على القيام بذلك. ومن جهة أخرى، ذُكر أن القرار قد اتخذ هذا المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي ينطوي على استخدام القوة. ونحن لا نفهم كيف يمكن تنفيذ ذلك عملياً، من حيث المبدأ.

كما نؤكد على أن البلدان المساهمة بقوات تقدم من خلال قواتها تضحيات جليلة لخدمة السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن جهود تعزيز فعالية القوات ومعالجة أوجه القصور التي قد تؤثر على تنفيذ مهامها يجب أن تتم في إطار مفهوم الشراكة الثلاثية بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للمنظمة ومجلس الأمن، وبحيث يجرى تناول مختلف أبعادها في المحفل الأممي المحدد لها، أي في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإنكليزية): صوت

أوروغواي لصالح القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) إيماناً منا بأن هذا هو السبيل الأمثل لدعم مضي المرحلة الانتقالية في هايتي قدماً. وبعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم العدالة في هايتي ستركز على مجالات رئيسية ثلاثة: سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان. وبتמידد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى تشرين الأول/أكتوبر، ستمكن من إغلاق عملية حفظ سلام ناجحة جداً للأمم المتحدة. فخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية وبقيادة البرازيل، قامت البعثة بدور مكثف في ظروف صعبة - عقدتها في البداية عوامل طبيعية مثل زلزال عام ٢٠١٠ والإعصار الذي ضرب المنطقة في العام الماضي - وقد أدت مهامها دائماً. ونؤكد أيضاً على أهمية استمرار التعاون مع البعثة الجديدة ومساعدتها لكي تتمكن هايتي من تحقيق التنمية المستدامة.

ونكرر التهئة والإعراب عن أطيب تمنياتنا لشعب وحكومة هايتي، التي دعمتها أوروغواي، كبلد صديق، في كل المراحل. ونؤكد مجدداً دعمنا للبرازيل والعمل الذي تقوم به السيدة ساندرأ أونوريه وجميع الرجال والنساء الذين شاركوا في البعثة ويواصلون مشاركتهم فيها إذ تكمل ولايتها بشكل مهني ومسؤول.

وفي الوقت نفسه، فإننا ممتنون لكل التعاون الذي لمسانه من مجموعة أصدقاء هايتي على مر السنين. وأود أن أوضح أنه

خاصة وأنا نتحدث عن نجاح البعثة، الأمر الذي سيمكننا من إغلاقها في غضون ستة أشهر. ونرى أن ما نحتاج إلى التأكيد عليه في هذا السياق هو التفاعل والتعاون مع البلد المضيف، لا سيما وأن هناك احتمالاً واضحاً لعودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية. وللأسف، لا يسعنا القول بثقة إن النص المقدم كان نتيجة العمل الذي قامت به مجموعة أصدقاء هاييتي، ليس لأن الصيغة المعتمدة تختلف عن الصيغة المتفق عليها في هذا الشكل فحسب، بل أيضاً بسبب الانتقادات التي وجهها أعضاء من المجموعة بشأن عملية صنع القرار داخل تلك الهيئة غير الرسمية.

السيد فرنانديز ريفولو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أولاً، نود أن نشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة صباح هذا اليوم. ونود أيضاً أن نشيد بالعمل الدؤوب الذي قامت به مجموعة أصدقاء هاييتي، الذين شاركوا في صياغة نص القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). ونشكر أيضاً أعضاء مجلس الأمن على اعتمادهم القرار.

وتود بوليفيا أن تؤكد من جديد التزامها بالحاضر والمستقبل المشرقين لجمهورية هاييتي. ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يعمل يداً واحدة من أجل دعم التنمية الاقتصادية في هاييتي وكفالة استقرار هذا البلد الشقيق. ونود أن نشدد على ضرورة أن تتواصل جهود المجتمع الدولي بتنسيق وتعاون وثيقين مع حكومة هاييتي والسلطات داخل البلد، مع أخذ أولوياتها في الاعتبار دائماً. ويجب أن يقرن دعمنا لها بالاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

واتساقاً مع الموقف الذي أعرب عنه ممثل هاييتي، نود أن نكرر الترحيب بكل ما تحقق من أمن واستقرار. وكثير من هذه الإنجازات سيمهد الطريق أمام فترة انتقالية تسمح للشرطة الوطنية الهايتية في الوقت المناسب بأن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن مسؤوليات الشرطة في بلدها تدريجياً.

وفي سياق العمل على مشروع القرار، سمعنا اعتراضات. إذ قيل إن البعثة السابقة عملت أيضاً على أساس الفصل السابع، ولكن دعونا نلقي نظرة متأنية. إن استخدامه كان ينحصر بوضوح شديد في المسائل التي تتعلق بصون الأمن. وعليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: بأي شكل قد تغير الوضع في هذا البلد؟ ألم يقتنع القائمون على الصياغة ومن أيدوا القرار داخل المجلس بتحسين الأساسي الذي طرأ على الحالة في هاييتي والحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي أصبحت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟ وتلك هي الحالة الوحيدة التي يمكن أن تصبح موضوعاً ينظر فيه مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أذكر بأن ذوي الخوذ الزرق يتواجدون في هاييتي بسبب مسائل لا علاقة لها بحقوق الإنسان. والأمر نفسه ينسحب على المساعي الحميدة التي تبذلها الأمانة العامة. ولكن إلى أي مدى تعتبر هذه المساعي حميدة إن كانت تدرج تحت إطار الفصل السابع من الميثاق؟ والأمر الأكثر مدعاة للدهشة أن تقدم هذه المطالب في ظل خلفية من الاستقرار الأساسي في هاييتي، وهو بعينه ما سمح لنا بالنظر في التخفيض التدريجي في تغيير شكل تواجد الأمم المتحدة في البلد. وقبل يومين، وتحديدًا في ١١ نيسان/أبريل، (انظر S/PV.7920)، ناقشنا تقرير الأمين العام بشأن الحالة في هاييتي (S/2017/223). وأشار كل من تكلموا بعد ذلك، أساساً، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام، السيدة ساندرأ أونوريه ومعظم أعضاء المجلس، إلى أن نقل السلطة سلمياً قد تم وأن هناك تحسناً في الحالة الأمنية. وأشارت أيضاً إلى أن هذه التطورات الإيجابية هي بالتحديد ما سمح لنا بالنظر في مسألة استعراض ولاية البعثة.

وأثناء مناقشة مشروع البيان، سمعنا كذلك المطالبة بضرورة أن تكون هناك ولاية قوية يفترض أن تسمح باستمرار التأثير على الحكومة. ونحن لسنا مقتنعين، والحالة هذه، بحاجة إلى الحديث عن ممارسة النفوذ أو الضغط،

واحد وأن يعملوا معاً في تناغم. ولا بد أن يكون لدينا فهم سليم لاحتياجات الدولة في الواقع الراهن حتى يتسنى لنا على الأرجح مساعدة البعثة البديلة وتصميمها بالشكل الملائم.

ونود أن نؤكد على ما ذكره ممثل أوروغواي، رئيس مجموعة أصدقاء هاييتي، خاصة فيما يتعلق باللغة المستخدمة في صياغة الفقرة ١٨، المستعارة من قرار بشأن بعثة أخرى، أي أنها تعكس واقعاً مختلفاً عن هاييتي تماماً. وهذا ما يثير الشكوك حول ما يحدث في هاييتي. ونود أن نوضح أن الفقرة ١٨ لا تعكس حقيقة الوضع على أرض الواقع في هاييتي بأي شكل من الأشكال. بل إنها تسيء إلى ما تقوم به قوات البعثة والشرطة من أعمال ولا تعكس سلوكها بأي حال من الأحوال. وبوليفيا تشارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي بطريقة مهنية ومكرسة. ونحن نحظى بتقدير شعب هاييتي، الأمر الذي نعتز به.

ونعتقد أن الإشارة إلى الفصل السابع في القرار في هذه الحالة بالذات أمر لا يعكس الواقع في البلد بشكل دقيق. كما أن فكرة توحيد فقرات جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعمليات حفظ السلام ليست عملية ولا مفيدة للبعثات أو لعمل مجلس الأمن. ولا يمكن أن ينسحب نهج واحد على جميع عمليات حفظ السلام. فهناك اختلافات بين كل منها. ولكل واقع وكل مجموعة من الظروف ملائمة مختلفة. ولا بد لنا من مواءمة صيغة القرارات مع تلك الوقائع المختلفة.

وفي العهد الجديد الذي تشهده هاييتي، تود بوليفيا أن تؤكد مجدداً التزامها تجاه أشقائها وشقيقتها في هاييتي في سعيهم إلى إرساء دعائم ديمقراطية مستقرة وتنمية مستدامة. وسنعمل سوياً مع مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها من أجل مواصلة تقديم ذلك الدعم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) القاضي بإغلاق البعثة

ونحن نؤيد بيان هاييتي بشأن تقارب الرأي بين هاييتي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة وانسحابها بشكل منظم. ونأمل أن البعثة الجديدة، بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هاييتي، التي ستحل محل البعثة الحالية، ستواصل العمل في شراكة وثيقة مع قوات الأمن الوطني في هاييتي، مما يساهم في التطبيق الكامل لسيادة القانون داخل هاييتي والنهوض بحقوق الإنسان، تمثيلاً مع التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/223) وبما يتناسب مع الاحتياجات والأولويات التي حددتها حكومة هاييتي وشعبها تماماً.

وفي نفس السياق، نرى أن على مجلس الأمن أن يواصل تقييم الحالة على أرض الواقع في هاييتي بانتظام. ولهذا السبب، كما أعلننا من قبل، تنوي بوليفيا، خلال رئاستنا في حزيران/يونيه، قيام مجلس الأمن بزيارة إلى هاييتي تدليلاً على اهتمامنا المستمر بذلك البلد ومواصلة العمل معه. وهذه الزيارة ستتيح لنا الحصول على معلومات مباشرة من السلطات في هاييتي وأن نشهد بشكل مباشر عملية تقليص قوام البعثة والتخطيط لعملية الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي إلى البعثة البديلة التي ستحل محلها. ونرى أن الزيارة في حزيران/يونيه فرصة مثالية لتقييم الحالة على أرض الواقع. وتسمح لنا هذه الزيارة، جزئياً، بالتعرف على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواصل الإسهام في تحقيق الاستقرار في هاييتي على المدى الطويل، وكيف يمكننا العمل مع سكان هاييتي من أجل إرساء دعائم التنمية في هذا البلد.

وتحقيقاً لهذا الهدف العام، نود التأكيد على أهمية التعاون بين البعثة الجديدة والفريق القطري للأمم المتحدة. وكل العناصر المذكورة آنفاً من شأنها أن تمثل إسهاماً قيماً في التخطيط المسبق للبعثة الجديدة التي سيقوم الأمين العام بإنشائها. وزيارة مجلس الأمن ستكون مهمة لتفهمنا للبعثة الجديدة وما تحتاجه من عناصر، بغية أن يتكلم الجميع بصوت

من المهم للغاية الحفاظ على سلام فعال ودائم، وبالتالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأنشطة الأخرى المقبلة للبعثة.

لطالما ناشدت فرنسا المجلس تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بمسألة هاييتي باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن وسائل مشاركة المنظمة في البلد لا تزال، مع مرور الوقت، وكلما اقتضى الأمر ذلك، مناسبة وكفؤة قدر الإمكان. وقد تم ذلك اليوم، ونحن سعداء جدا. بيد أن هذه المرحلة الجديدة لا تحدد نهاية شراكة الأمم المتحدة مع هاييتي. بل على النقيض من ذلك، بوسعنا تطوير وتغيير عملنا وتكييفه مع الحالة في الميدان، بينما توجهننا ضرورة الوفاء بتطلعات السكان، وأن يكون لدينا أدوات جديدة وأفضل من أجل هاييتي وشعبها.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بالتمثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندر أونوري، وموظفي البعثة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٣١٤ (٢٠١٦) بالإجماع. إنها دلالة طيبة على الكيفية التي ينبغي بها للأمم المتحدة الحفاظ على السلام باختيارها الأدوات الصحيحة في الوقت المناسب من أجل تحقيق الغايات الصواب. وكما ذكرت يوم الثلاثاء، فإن هاييتي اليوم ليست هاييتي ٢٠٠٤. بل بلد يسير على الدرب المفضي إلى تحقيق المزيد من الاستقرار. وتؤدي قوات حفظ السلام حاليا دورا لتحقيق الاستقرار لم يعد الأداة الصحيحة في هاييتي. لقد أنهى ذلك القرار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وأنا أرحب بذلك. ونشكر جميع القوات وجميع البلدان المساهمة بقوات على ما قدمته من خدمات للبعثة.

لدى الأمم المتحدة أدوات أخرى لازمة لهاييتي المعاصرة. لا يزال يتعين على وحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة الحفاظ على ما تحقق من أمن حتى الآن، على الرغم من أن

في غضون ستة أشهر، وإنشاء بعثة خلف جديدة ستتناول المسائل المتعلقة بالشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وفقا لتوصيات الأمين العام. وهذا قرار هام، ونرحب باتخاذ المجلس القرار بالإجماع.

بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، حان الوقت لتسجيل النجاح الذي حققته البعثة في إحلال الاستقرار في هاييتي، والتحرك نحو نوع جديد لوجود الأمم المتحدة هناك، وجود يتناسب على نحو أكثر مع احتياجات البلد والظروف السائدة على الأرض والتي تطورت كثيرا في اتجاه إيجابي.

إن العمل الذي اضطلعت به البعثة في السنوات الأخيرة سيمكننا من إخراج هاييتي من حالة الطوارئ التي وجدت نفسها فيها حتى منذ عهد قريب، وذلك باستعادة مناخ من الأمن النسبي، والمشاركة في جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠، أو المساهمة في تعزيز كبير للشرطة الوطنية الهايتية، إذ أن زيادة سلطتها رمز لاستقرار البلد. ويعود الكثير من الفضل إلى الأمم المتحدة والمجلس، بل أيضا للبلدان المساهمة بقوات، التي من دونها لما تمكنت البعثة من الاضطلاع بدورها.

إن العملية الجديدة، التي ستبدأ في تشرين الأول/أكتوبر، هي ترسيخ للتقدم المحرز بالفعل والذي جعل الشرطة الوطنية الهايتية عنصرا فاعلا مستقلا. كما تشارك في المشاريع الرئيسية الأخرى في مجالات سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وزيادة الكفاءة المهنية في الجهاز القضائي واستقلاليتها، وإنشاء نظام إصلاحي يتفق مع احتياجات البلد واحترام حقوق المحتجزين.

إن حالة حقوق الإنسان، التي لا تزال مصدر قلق، ينبغي رصدها بعناية وجعلها هدفا في التوصيات العادية. ونعتقد أن

المؤسسات. إن إجماع المجلس سيكفل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هاييتي الإبقاء على الحزم في تنفيذ ولايتهما. ويدل أيضا على توافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن مسألة هاييتي، وهو أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

يؤكد بلدي من جديد دعمه للانتقال المتسم بالمسؤولية، على النحو المبين في القرار المتخذ من فوره. ونحن ملتزمون بمواصلة مساعدة هاييتي في مسيرتها نحو الاستقرار والديمقراطية الشاملة والسلام الدائم. وبهذا القرار، ينشئ المجلس خريطة طريق ستكفل بأن تكون المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ملائمة للظروف الراهنة في هاييتي. وهذه مرحلة هامة في ولاية حفظ السلام سوف يجري تكييفها وفقا للاحتياجات الحقيقية للبلد.

ترحب إيطاليا ترحيبا كبيرا بالأهمية التي تم إيلائها إلى مسألة حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة ومبدأ المسؤولية التي في رأينا تؤدي دورا رئيسيا في قدرة السلطات الهايتية على تحقيق أهدافها، فضلا عن ضمان مصداقية بعثات الأمم المتحدة.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) بالإجماع. ونشكر الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور رائد في المفاوضات. لقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار على أساس التقدم الواضح الذي تحقق في هاييتي. ويتحمل المجلس مسؤولية اعتماد تشكيلات البعثة التي تتناسب مع الحالة في الميدان. فقد حان الوقت لنقل المهام إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هاييتي وفريق الأمم المتحدة القطري على نحو يتسم بالمسؤولية.

مما يجدر ذكره أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي أسهمت إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار في البلد طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية ونثني على الرجال والنساء الذين خدموا هناك. فقد أظهرت هاييتي ملكيتها لعملية

ضمان تمكن الشرطة الوطنية الهايتية نفسها من أداء هذا الدور أمر ينبغي أن ينصب عليه تركيز الأمم المتحدة.

إن دعم القدرات الأمنية لهاييتي لن يعمل وحده على استدامة السلام في البلد. وكما علمنا التاريخ مرارا وتكرارا، فإن سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان هما اللذان يحققان الاستقرار الطويل الأجل، وليس القدرة على استخدام القوة. إنه لأمر طيب أن يطلق القرار العنان لعملية سلام جديدة، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي بمنحها ولاية مناسبة والإذن لها بالمضي قدما نحو تلك الغايات. وفي نهاية المطاف، فإن للبعثة الجديدة هدفا رئيسيا واحدا ينبغي أن يتمثل في العمل بلا كلل من أجل تهيئة الظروف اللازمة للدعم الاحتياطي لها. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي أن تعمل نحو خروج حفيف من خلال تسليم المسؤوليات تدريجيا للحكومة الهايتية وزيادة الاعتماد على أدوات فريق الأمم المتحدة القطري. ويسعدني أنه سيتم وضع خطة خروج منذ المراحل الأولى من نشرها.

لم يشدد بعد ساعد هاييتي. وهي بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة من خلال عملية سلام جديدة في الأجل القصير واستخدام أداة أخرى للأمم المتحدة بعد ذلك بوقت قصير. ولا يمكن أبدا أن يكون لدينا ضمان مطلق لاستمرار الاستقرار في أي سياق. إن تجربة سحب قوات حفظ السلام في الماضي القريب لهاييتي تلقي بظلالها على ذلك. ولكن الخوف من أسوأ النتائج ينبغي ألا يقيدنا من السعي نحو الشيء الأفضل، أي قيام هاييتي سلمية وتنعم بالعدل والاستقرار، وفخورة بتمكنها من الوقوف على قدميها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): ترحب إيطاليا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي يمثل نقطة تحول حاسمة، بنقل تركيز اهتمام عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في هاييتي من تثبيت الاستقرار إلى بناء

الميدان لا تزال هشة ويجب على مجلس الأمن أن يواصل متابعة التطورات في البلد وحوله.

وفي هذه المرحلة، ينصب تركيز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي والأمم المتحدة وغيرها على إصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة لإرساء أسس الاستقرار، أولاً، من خلال تنفيذ الخطة الانتقالية وبناء القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، ستقوم الولاية الجديدة، من خلال كفالة القانون وإقامة النظام، بصورة غير مباشرة بدعم بناء السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الموجهة صوب إطار للمساءلة المتبادلة فيما بين حكومة هاييتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد وو هاييتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الانسحاب المنظم لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي والتشكيل المتزامن لبعثة حفظ السلام الخلف الأصغر حجماً، على أساس ضمان الاستقرار الشامل في هاييتي، هو توافق في الآراء توصل إليه جميع أعضاء المجلس وتستدعيه الحالة الراهنة. فهو يلي توقعات جميع الأطراف. ويمكن لقرار اليوم أن يساعد الحكومة الهايتية على تولي مسؤوليتها عن صون الأمن والاستقرار الوطنيين. وفي ضوء هذه الاعتبارات، صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المبدأ الذي يقوم عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما لا يشمل حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن يظل أعضاء المجلس متحدين في دعم الانسحاب المنظم للبعثة ومواصلة تعزيز الاستقرار والتنمية في هاييتي. لقد اضطلعت البعثة بدور هام في صون الأمن والاستقرار في هاييتي منذ عام ٢٠٠٤. والصين تشيد بهذا التطور والتقدم.

ونحن نتكلم، فإن الحالة في هاييتي مستقرة إلى حد بعيد. وظهرت فرص جديدة للتنمية. ونأمل في أن تتكاتف جميع

الانتخابية. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ تحسينات في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية؛ ومع ذلك، لا يزال يتعين فعل الكثير، بما في ذلك ما يتعلق بمواصلة تعزيز قدراتها وسيادة القانون.

وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، أسندنا لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي ولاية واضحة ومركزة في إطار زمني مقرر لفترة سنتين. ونعتقد أن هذه البعثة الجديدة، بالاقتران مع الملكية الهايتية، ستساعد على زيادة توطيد المكاسب التي حققتها البعثة. سيظل شعب هاييتي الأولوية الأولى بالنسبة لليابان. وسنواصل توطيد دعائم الاستقرار والتنمية في البلد في المستقبل.

السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر وفد الولايات المتحدة لقيامه بعملية الصياغة وعلى ما بذله من جهود فيما يتعلق بقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي نؤيده.

تسلم كازاخستان تماماً بأهمية أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في استتباب وتأمين بيئة مستقرة في هاييتي. وفي ضوء المهام الجديدة التي تم إسنادها، نؤيد انتقال المهام إلى بعثة جديدة متكاملة تركز على سيادة القانون والعدالة الجنائية، والإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان في القطاع الأمني والقطاعات الأخرى. ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في تعزيز الاستقرار والديمقراطية، واستعادة النظام الدستوري في البلد بعد الانتخابات السلمية والمنضبطة التي تم الاعتراف بها بوصفها إنجازاً يستحق الثناء لبلد ما زال في مرحلة انتقالية بعد أن واجه العديد من الانتكاسات.

إن مشاركة المجتمع الدولي القوية ضرورة واضحة لتحقيق التنمية المستدامة في هاييتي، مع تدابيرها لتحسين الإسكان والمياه والتعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما تحتاج هاييتي كل دعمنا في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. غير أن هذه بداية عهد جديد في هاييتي. إن الحالة في

إلحاحا من أي وقت مضى كما قال الرئيس المؤقت المنتهية ولايته، لدى تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب حديثا. وأوجه ضعف هاييتي على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية تتدهور حتما كل يوم. ذلك أن ٩٦ في المائة من السكان يعيشون باستمرار في ظل تهديدات خطيرين معروفين جيدا: الجفاف والفيضانات.

وكما قال الرئيس جوفنيل مويس، الرئيس الثامن والخمسين لهاييتي، في خطاب تنصيبه، فإنه سوف يفي بوعود حملته قبل انتهاء ولايته الأولى بحيث يمكن لحكومته، في جملة أمور، استعادة ثقة الشعب الهايتي في النظام السياسي والطبقة السياسية والنخب الوطنية؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن الوطني؛ وتعزيز القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك السياحة، من خلال إضفاء الصبغة المحلية على التكنولوجيات الجديدة؛ وبالطبع، بناء أمة مرنة قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية التي كثيرا ما تضرب البلد.

ولهذا السبب تشي السنغال على مجموعة أصدقاء هاييتي، التي يرأسها زميلنا، الممثل الدائم لأوروغواي، وتناشدها مواصلة مناصرة ذلك البلد، الذي لا يزال بحاجة إلى الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن قرار اليوم ٢٣٥٠ (٢٠١٧) يضع نهاية لبعثة بدأت عام ٢٠٠٤ عندما واجهت هاييتي بداية صراعا مسلحا امتد إلى العديد من المدن في جميع أنحاء البلد. المسألة والإبلاغ قد أضيفتا لكي يتمكن من تتبع فعالية الأفراد المتبقين. وسوف تتم إزالة مركزين إقليميين لتركيز الجهود في المجالات التي تحتاج إلى أكبر قدر من الدعم. وإذ يجري السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي ويجري إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي، يبدأ وضع شعب

الأطراف في هاييتي للحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي والمحافظة على الاستقرار والتنمية على الصعيد الوطني. ويحدونا الأمل في أن تحدد الحكومة الهايتية الجديدة مسارا إنمائيا يتناسب مع الظروف الوطنية دون تأخير، وأن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، الإسهام في تحسين الحالة في هاييتي.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): صوتت السنغال مؤيدة للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) كدليل آخر على استمرار تضامنها مع حكومة وشعب هاييتي، الذي نتقاسم معه علاقات تاريخية خاصة. وقد أدى هذا الالتزام إلى نشر السنغال ١٧٣ ضابط شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وفي عام ٢٠١٠، في أعقاب الزلزال المروع الذي ضرب هاييتي، استجابت السنغال باستضافة أكثر من ٢٠٠ طالب تدريبوا في مجال حقوق الإنسان والحقوق الجنسانية بصفة خاصة، وهو ما مكن في نهاية المطاف هذا البلد من معالجة هذه المسائل.

لذلك، يسر السنغال أنها صوتت مع سائر أعضاء مجلس الأمن مؤيدة لتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، للمرة الأخيرة بغية إنهاؤها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب أيضا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هاييتي بشأن العدالة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لدعم حكومة هاييتي في سعيها إلى تعزيز مؤسساتها، لا سيما في مجالات سيادة القانون والشرطة وحقوق الإنسان. وستظل السنغال شريكا لهاييتي في هذه الجهود.

و في ١١ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7920)، أشرت هنا إلى أن هاييتي تقف عند مفترق الطرق. وبينما نعمل من أجل إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، نناشد المجتمع الدولي تكثيف التعاون في جميع المجالات مع هذا البلد، الذي تعتبره السنغال وأفريقيا، وأكرر، أول جمهورية للسود وأول ديمقراطية في أمريكا الجنوبية. إن مناشدتنا أشد

هاييتي، وكذلك جميع البلدان المساهمة بقوات المشاركة في جهود حفظ السلام. ونحن مدينون بذلك للمستضعفين في تلك البلدان، الذين هم في أمس الحاجة إلى السلام والأمن. وأرجو من أعضاء المجلس الانضمام إلي في هذا الجهد.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البرازيل وشيلي، وغواتيمالا.

قبل يومين أعربنا في أمام المجلس عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام بشأن سحب العنصر العسكري تدريجياً من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي إلى أن يتم إغلاق البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. (انظر S/PV.7920) كما أيدنا اقتراح إنشاء بعثة متابعة ينصب تركيزها على تعزيز سيادة القانون، وتطوير جهاز الشرطة ورصد حقوق الإنسان في هاييتي.

غير أننا للأسف، فوجئنا بأن رأينا، وفي آخر لحظة، إدخال الفقرة ١٨ على القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، وهي فقرة لم تُناقش في مجموعة أصدقاء هاييتي. وعلى الرغم من أننا نفضل المساءلة في عمليات حفظ السلام، نعتقد أن مضمون هذه الفقرة غير ضروري في القرار الحالي ولا يجسد الواقع في الميدان والأداء الرفيع المستوى لقوات البعثة. طيلة فترة الثلاثة عشر عاماً التي مرت على عمل البعثة، لم تحدث أي مشكلة فيما يتعلق بجميع المحاذير غير المعلنة، أو عدم فعالية القيادة والسيطرة، أو رفض إطاعة الأوامر، أو عدم الرد على الهجمات التي تقع على المدنيين أو عدم كفاية المعدات كما توحى لنا الفقرة ١٨ من القرار.

في لحظة استعراض لعمليات حفظ السلام، وربما إصلاحها، من الحيوي إبراز أهمية النهج الملائمة. إن فكرة توحيد وتكرار الفقرات في جميع قرارات المجلس المتعلقة

هاييتي على طريق الاستقلال والاكتفاء الذاتي. هذه قصة نجاح عندما يتعلق الأمر بالسحب التدريجي لبعثة حفظ السلام.

ستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب شعب هاييتي. لقد نوهنا في وقت سابق بإسهامات العديد من قوات حفظ السلام في هاييتي. وبينما يعتبر هذا نجاحاً فإنه، للأسف، كابوساً لكثيرين في هاييتي، لن يستطيعوا أن ينسوا وسيعيشون ترافقهم ندوباً قاسية. علينا الاعتراف بالأطفال اللقطاء، ١٢-١٥ عاماً، الذين يعيشون يومياً جوعاً. وقد أغراهم حفظة سلام بالحلوى والوجبات الخفيفة. وكان الثمن الباهظ لهذا الطعام هو الاعتداء الجنسي. وحسب بيزلي دودس من وكالة الأسوشيتد بريس للأبناء، كان الجنود يتبادلون الأطفال. تعرض صبي لاغتصاب جماعي في عام ٢٠١١ على يد حفظة سلام تباهاوا بالتقاط مشاهد الاغتصاب على هاتف خلوي.

ماذا نقول لهؤلاء الأطفال؟ هل عمل حفظة السلام هؤلاء على سلامتهم؟ يجب أن نعترف بتلك الحقائق. كيف يمكننا أن نتعلم من تلك الأفعال؟ يرسل حفظة السلام هؤلاء إلى مجتمعات ضعيفة لحماية الأبرياء، لا استغلالهم أو اغتصابهم. وقد أوضحت الولايات المتحدة للأمم المتحدة وجميع البلدان المساهمة بقوات أن هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف. البلدان التي ترفض مساءلة جنودها عليها إدراك أنه إما أن تتوقف هذه الممارسات أو ستجري إعادة قواها إلى ديارها ويتوقف ما تحصل عليه من تعويض مالي. لا تسيء التجاوزات إلى بلد مساهم بقوات إذا تمت مساءلة هؤلاء المعتدين والتشديد على ذلك بالنسبة للجنود على أرض الواقع.

وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع هاييتي بينما تمضي قدماً صوب تحقيق الأمن والاستقرار. مع المجتمع الدولي، نحن نقف إلى جانب حكومة هاييتي ونلتزم بالتنمية والاستقلال والنمو الاقتصادي للبلد على أساس ديمقراطي. غير أننا سنواصل الضغط من أجل مساءلة تلك القوات في

بعمليات حفظ السلام ليست خطوة موفقة. فلا يوجد نهج نجاح البعثة، وفي نهاية المطاف المساهمة بنجاح أعمال مجلس واحد يناسب جميع العمليات. وبلداننا فخورة بالعمل الذي الأمن. تقوم به بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك عنصرها العسكري الذي تحلى بالسلوك المثالي والأداء التشغيلي، وفي المساهمة في رفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٠.